



ممارسة لعبة خطيرة؟

مخاطر حقوق الإنسان المرتبطة ببطولتي الفيفا لكأس العالم

2030 و 2034

ملخص تنفيذي

يُعدّ اختيار البلدان التي تستضيف بطولة الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) لكأس العالم للرجال أحد أهم القرارات التي يمكن للهيئة الحاكمة عالمياً لمجتمع كرة القدم أن تتخذها؛ إذ سيشارك مئات آلاف العمال في جعل إقامة كل بطولة حقيقة واقعة، وسيسافر ما يزيد على مليون مشجع عبر حدود الدول لحضور المباريات، وسيشاهد المليارات غيرهم على شاشات التلفزيون أو على الإنترنت، وستُنفق مبالغ طائلة على مشروعات كبرى للبنية التحتية، وستحظى البلدان المضيفة بدعاية ومكانة هائلتين، في حين أن الفيفا سيحقق مكاسب مالية ضخمة - يُتوقع أن تصل إلى ما يفوق 11 مليار دولار أمريكي من بطولة كأس العالم المقبلة التي ستقام في عام 2026.

ويبين لنا التاريخ أن بطولة كأس العالم يمكن أن تكون مصدرًا للكرامة أو الاستغلال، وللإدمان أو التمييز، وللحرية أو القمع. لذا فإن اختيار الفيفا لمضيف بطولة كأس العالم للرجال لعام 2030 - و2034 - يتسم بأهمية بالغة من حيث نتائجه وهو بالفعل مثير للجدل. وبالنسبة لعام 2030، ينظر الفيفا فقط في عرض واحد - وهو عرض مشترك من المغرب، والبرتغال، وإسبانيا - مع إقامة ثلاث مباريات في الأرجنتين، والأوروغواي، والباراغواي. وفيما يخص عام 2034، لم يُطرح إلا عرض واحد من السعودية. وستكون إقامة البطولة في ثلاث قارات، والأخرى في بلد ليس فيه إلا القليل من إجراءات حماية حقوق الإنسان، بمثابة اختبار لالتزامات الفيفا في مجال حقوق الإنسان حتى الحد الأقصى.

ويجمع هذا التقرير تحليلات من منظمات لحقوق الإنسان، ونقابات عمالية، وممثلين عن مشجعي كرة القدم - ومن ضمن ذلك تحليلات قام بها أعضاء في تحالف الرياضة والحقوق - فضلاً عن خبراء في الأمم المتحدة، وهيئات لمراقبة تنفيذ المعاهدات، وبيانات حكومية، وتقارير إعلامية. ويهدف إلى إلقاء الضوء على مخاطر رئيسية مرتبطة باستضافة بطولتي كأس العالم ينبغي معالجتها إذا أراد الفيفا والبلدان صاحبة عروض الاستضافة منع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان خلال مرحلتي الاستعداد للبطولات وإحيائها.

مسؤوليات والتزامات الفيفا تجاه حقوق الإنسان

منذ عام 2015، أقر الفيفا بأنه يتحمل مسؤولية منع، ومعالجة، وتصحيح أي آثار سلبية على حقوق الإنسان ناتجة عن أنشطته، وتلك المرتبطة مباشرة بعملياتها، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة). ومنذ ذلك الحين، فعّلت هذه المبادئ تدريجياً في سلسلة من السياسات، من بينها متطلبات لحقوق الإنسان بدأ العمل بها لأول مرة في عملية تقديم العروض لاستضافة بطولة كأس العالم لعام 2026.

ومثلما فعل الفيفا بالنسبة لبطولة كأس العالم لعام 2026، أدرج معايير لحقوق الإنسان كجزء من شروط تقديم العروض لبطولتي عام 2030 وعام 2034. وفي يوليو/تموز 2024، ينبغي على المرشحين لاستضافة البطولة أن يقدموا، إلى جانب "كراسات عروضهم"، استراتيجية لحقوق الإنسان تحدد كيف سيعالجون المخاطر التي تتعرض لها حقوق الإنسان المحددة بموجب "تقييم مستقل لإطار حقوق الإنسان"، بما يشمل "التزامات علنية صريحة تجاه الاستدامة، وحقوق الإنسان، والمشتريات المستدامة، والتحرك بشأن المناخ". ويجب أن تحدد الاستراتيجية كيفية تقييد العرض المقدم بمجموعة من معايير الأمم المتحدة والفيفا بشأن حقوق العمال، وعدم التمييز، وحرية التعبير، وحفظ الأمن وسوى ذلك. وتوضح قواعد الفيفا لتقديم العروض أن هذه "واجبات ملزمة بالكامل" يمكن أن تدفع الفيفا إلى عدم اختيار العرض أو إلغاء حقوق الاستضافة إذا لم تُستوف الواجبات.

ويُفترض باستراتيجيات وعمليات تقييم حقوق الإنسان أن تسترشد بالتشاور مع أصحاب المصلحة، ولكن بحلول نهاية مايو/أيار 2024 - وهي مدة تزيد قليلاً على شهر قبل انتهاء موعد تقديم العروض - فإنه على حد علم منظمة العفو الدولية لم تُجر أي مشاورات كهذه لأي من بطولتي 2030 و2034، برغم أن المنظمة طلبت تفاصيل حول ذلك من الفيفا.

المخاطر المرتبطة ببطولة كأس العالم لعام 2030: إسبانيا، والبرتغال، والمغرب

حقوق العمال

تواجه جميع البلدان صاحبة عروض الاستضافة مخاطر تتعلق بحقوق العمال، يجب معالجتها من خلال تعديل التشريعات، والحرص على التقيد بمعايير العمل الدولية، وضمان إجراء حوار اجتماعي منظم مع نقابات عمالية

مستقلة. ومن المرجح أن تتضمن خطة المغرب لاستضافة البطولة عددًا من مشاريع أعمال البناء أكبر بشكل ملموس من تلك التي ستقوم بها البرتغال أو إسبانيا - ومن ضمن ذلك ملعب الدار البيضاء الكبير المزمع إنشاؤه بطاقة استيعابية تبلغ 115,000 شخص - ي حين أن أعدادًا كبيرة من العمال سيشاركون في قطاع الخدمات والضيافة في كافة البلدان.

ولدى المغرب معدل حوادث مرتفع نسبيًا، لاسيما بالنسبة لعمال البناء الذين تزيد احتمالية تعرّضهم لإصابات مميتة متعلّقة بالعمل بثلاثة أضعاف عنها في القطاعات الأخرى. وردًا على ذلك أعد المغرب، لكنه لم يصدر بعد، قانونًا جديدًا يرمي إلى تعزيز الصحة والسلامة. وفي البرتغال وإسبانيا، تتجاوز الحوادث في العمل معدل الاتحاد الأوروبي، وهي على ازدياد في إسبانيا. ويحتاج كل من المغرب والبرتغال إلى زيادة عدد مفتشي العمل بنسبة أكثر من 50% لاستيفاء معايير منظمة العمل الدولية.

ويتعرض العمال الأجانب لخطر الاستغلال بشكل خاص. وتُعد تجربة العمال الأجانب في تجديد ملعب كامب نو في برشلونة في عام 2023 مثالًا صارخًا على ذلك. فقد أبلغ محمد، وهو عامل مغربي، صحيفة إلبيريوديكو - El Periodico أنه كان يكسب أقل من 4,50 يورو في الساعة بالنسبة لإسبوع يتضمن 56 ساعة عمل، ويعيش في منزل بدون ماء أو كهرباء ويشعر "كما لو أنه عبد". وكشفت تحقيقات أجريت في البرتغال استغلال المئات من العمال الأجانب، بينما تفيد أنباء بأن المتاجرين بالعمالة يستهدفون قطاع البناء. وفي عام 2023، أعربت لجنة تابعة للأمم المتحدة عن بواعث قلقها إزاء العمل الجبري في صفوف العمال الأجانب في المغرب.

تعترف كافة البلدان الثلاث بالحق في الانضمام إلى نقابة عمالية، ولكن تستمر القيود؛ ففي المغرب يعترف الدستور بالحق في الإضراب، لكن "عرقلة حرية العمل" يمكن أن يُعاقب عليها في القانون. بيد أن اتحاد كرة القدم المغربي كتب في عرضه لاستضافة بطولة كأس العالم لعام 2026 أنه وقّع على عقد جماعي مع النقابات العمالية. وفي البرتغال وإسبانيا، فإنه على الرغم من كون أغلبية كبيرة من العمال مشمولة بموجب عقود جماعية، أفادت النقابات العمالية البرتغالية بممارسة ضغط متزايد على العمال لعدم تكوين نقابات أو الانضمام إليها. وتقول النقابات العمالية في إسبانيا إن أصحاب العمل يمكنهم تغيير الاتفاقات أو تجاهل الواجبات من جانب واحد.

ومن بين بواعث قلق هامة أخرى، تستمر عمالة الأطفال في قطاع البناء بالمغرب، في حين أن النقابات في إسبانيا انتقدت ساعات العمل المفرطة. وقد صدّقت البرتغال وإسبانيا على كافة الصكوك الأساسية لمنظمة العمل الدولية؛ لكن المغرب لم يُصدّق بعد على ثلاثة صكوك تتعلق بحق التنظيم النقابي؛ والعمل الجبري؛ والصحة والسلامة المهنيين.

التمييز

يقر الفيفا، الذي تحظر المادة الرابعة من نظامه الأساسي التمييز، بأن هذا الأخير "مشكلة في عالم كرة القدم في الملعب وخارجه". وفي عام 2022، كرّس المغرب المساواة بين الرجال والنساء في مدونة الأسرة، وحظر التمييز القائم على الجنس، ومع ذلك تُديم تشريعات أخرى المخاطر التي تواجهها العاملات وجمهور الإناث في البطولة. فتجريم العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج و"الزنا"، على سبيل المثال، يمكن أن يمنع النساء من الإبلاغ عن حوادث عنف جنسي.

وفي عام 2018، سلّط تقييم لعرض المغرب لاستضافة بطولة كأس العالم لعام 2026 الضوء على أن تجريم الأفعال الجنسية المثلية هو مسألة "إشكالية على وجه الخصوص"؛ وتبين إحصائيات رسمية أن 838 شخصًا قد تعرضوا للمقاضاة بين عامي 2017 و2020 بسبب سلوك جنسي مثلي. وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، ندت لجنة تابعة للأمم المتحدة أيضًا باستمرار العنصرية في مجال كرة القدم في المغرب، في حين أن لاعبين من بينهم موسى نداو من السنغال وتشانسل مبيما من جمهورية الكونغو الديمقراطية تعرضا كلاهما لسلوك عنصري في الملاعب في السنوات الأخيرة.

وأشاد خبراء من الأمم المتحدة بقوانين البرتغال لمكافحة التمييز، لكنهم انتقدوا عدم وضع قانون لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وضمن الرياضة، تلقى المرصد الوطني لمكافحة العنف ضد الرياضيين 66 بلاغًا حول حالات اعتداء جنسي، وتحرش، وعنف جنسيين في السنوات الثلاث الأخيرة. ويحظر الدستور البرتغالي التمييز على أساس التوجه الجنسي، ومع ذلك تلقى فرع الجمعية الدولية للمثليين والمثليات ومزدوجي الميول الجنسية والعاشرين جنسيًا (ILGA) في البرتغال في عام 2022، أكثر من 830 طلبًا للدعم من أفراد من مجتمع الميم. وألقت دراسة مسحية أجريت عام 2020 الضوء على أن نسبة 52% من الأشخاص المنخرطين في الرياضة كانوا شهودًا على أكثر من حادث عنصري واحد.

وفي إسبانيا، صدرت ثلاثة تشريعات تتصدى للتمييز في عامي 2022 و2023. بيد أن التحيز القائم على الجنس اتضح بجلاء من خلال التمييز والتحرش اللذين واجهتهما عضوات من الفريق النسائي الوطني الإسباني لكرة القدم. وقد أفادت الجمعية الدولية للمثليين والمثليات ومزدوجي الميول الجنسية والعاشرين جنسيًا بوقوع 466

جريمة بدافع الكراهية ضد أفراد مجتمع الميم في عام 2021، وهذا رقم قياسي - بزيادة 68% عن العام الذي سبقه. وظلت الأفعال العنصرية تشوب كرة القدم المحلية في إسبانيا، مع استنكار لاعب ريال مدريد فينيسيوس جونيور حقيقة أنه "بما أن [العنصريين] لا يُعاقبون، فإنهم يزدادون قوة". وفي موسم 2021 - 2022، كانت 28 عقوبة فقط من أصل 1,608 فرضتها لجنة مكافحة العنف، والعنصرية، وكراهية الأجانب، والتعصب في الرياضة تتعلق بالعنصرية أو كراهية الأجانب.

الإخلاءات القسرية والسكن ميسور التكلفة

مع وجود احتمال أكبر بتنفيذ مشروعات واسعة النطاق فيما يخص البنية التحتية، فربما تكون مخاطر الإخلاءات القسرية هي الأعلى في المغرب، حيث انتقد خبراء من الأمم المتحدة في السابق هكذا انتهاكات. كما أن خطر تدفق عدد كبير من الزوار يهدد بمقاومة النقص الشديد في المساكن ميسورة التكلفة في البرتغال وإسبانيا، بما في ذلك إذا أدت زيادة في استخدام وحدات الإيجار السياحية قصيرة الأجل إلى زيادة بدلات الإيجار أو الإخلاءات بالنسبة للسكان الحاليين. لقد سبق أن ازدادت بدلات الإيجار في إسبانيا بنسبة 45% منذ عام 2017، في حين أنه في البرتغال، سبق للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحقوق في السكن اللائق أن حذر من تأثير "السياحة الجامحة".

حرية التعبير والتجمع

تقر البلدان الثلاث جميعها بالحقوق في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي في القانون، لكنها تقيدتها في الممارسة. وهذه الحريات هامة وضرورية على حد سواء بطبيعتها في إحقاق الحقوق الأخرى للمشجعين، واللاعبين، والصحفيين، والمجتمع المدني فيما يتعلق ببطولة كأس العالم.

فالمغرب، على سبيل المثال، يجرم انتقاد الدين الإسلامي، والنظام الملكي، ومؤسسات الدولة، والجيش، علاوة على التشكيك في الوحدة الترابية للبلاد فيما يتعلق بالصحراء الغربية. وقد تعرّض الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان للمضايقة والاحتجاز التعسفي، والضرب، والمقاضاة، ما استدعى صدور انتقادات عن خبراء الأمم المتحدة.

تقيد التشريعات البرتغالية المظاهرات من خلال شروط الإخطار، ما يؤدي إلى غرامات لأفراد مجتمع الميم ونشطاء البيئة. كذلك واجه المشجعون قيودًا وعقوبات على اللافئات والهتافات "السياسية". وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، مُنع الفرع البرتغالي لمنظمة العفو الدولية من توزيع قمصان خاصة بحملة في ملعب ألفالادي دعمًا للعمال الأجانب في قطر.

وبالمثل، يجرم قانون أمن المواطن في إسبانيا أشكال معينة من الاحتجاج، في حين أن بعض نصوص قانون العقوبات تتعلق بإهانة النظام الملكي، أو مؤسسات الدولة، أو المعتقدات الدينية، أو بتمجيد الإرهاب، ما يؤدي إلى ملاحقات قضائية لموسيقىين، وصحفيين، ومستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2023، طرد أحد مشجعي فريق إيبار من مباراة لإظهاره علمًا فلسطينيًا.

حفظ الأمن وسلامة المشجعين

استخدمت قوات الشرطة في البلدان الثلاث جميعها القوة المفرطة - في سياق كرة القدم وسياقات أوسع على السواء، ومن ضمن ذلك استخدام الرصاص المطاطي لتفريق الحشود في انتهاك للمعايير الدولية. وشهدت كرة القدم المغربية عنفًا كبيرًا واعتقالات جماعية في السنوات الأخيرة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، استنكرت مجموعة برتغالية تمثل المشجعين "فصلًا من همجية حقيقية للشرطة"، عندما تعرّض مشجعو فريق سبورتينغ لشبونة للضرب بالهراوات. وفي مايو/أيار 2021، فقد أحد مناصري سبورتينغ لشبونة إحدى عينيه عندما استخدمت الشرطة رصاصات مطاطية وهراوات ضد مشجعين كانوا يحتفلون بالحصول على لقب البطولة.

كذلك كانت الشرطة الإسبانية عرضة للعديد من الشكاوى، ومن ضمن ذلك ما يتعلق بمباريات دوري الأبطال والمباراة النهائية لدوري أوروبا UEFA لعام 2022. وتبيّن في دراسة مسحية أجرتها وحدة حفظ الأمن فيما يخص كرة القدم في المملكة المتحدة أن "التعقيبات المتسقة للمشجعين هي أن أسلوب حفظ الأمن في إسبانيا صدامي، وعدائي في الكثير من الأحيان، ويكون أحيانًا عنيفًا". وقد قال ممثل مجموعة إسبانية لمناصري كرة القدم لمنظمة العفو الدولية إن الشرطة قلما تنخرط في حوار وكثيرًا ما تعامل المشجعين "مثل الماشية".

ثمة خطر في أن يكون حفظ الأمن قائمًا على التصنيف العرقي في جميع البلدان التي قدمت عروض استضافة. فقد أظهرت دراسة مسحية صدرت في مارس/أذار 2024 أن اثنين من أصل ثلاثة مشاركين في الدراسة (68%) ساورهم القلق من وجود دعوة للكراهية، وعنف، وتمييز داخل قوات الشرطة البرتغالية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني

2022، حدد صحفيون برتغاليون هوية 591 ضابط شرطة مسؤولين عن نشر رسائل كراهية وعنصرية على الإنترنت. وفي إسبانيا، أظهرت دراسة مسحية أجريت عام 2022 أن 14% من الأشخاص المنحدرين من أصل إفريقي قد أوقفهم الشرطة في العام الماضي، وهي إحدى أعلى النسب في الاتحاد الأوروبي.

الخصوصية والمراقبة

إن الاستخدام المتنامي لبرمجيات التجسس المنتهكة للخصوصية والمراقبة البيومترية قد يهدد أيضًا الحق في الخصوصية للحضور في بطولة كأس العالم؛ إذ استُهدف مدافعون عن حقوق الإنسان في المغرب، علاوة على سياسيين وصحفيين كتالانين وأسرههم في إسبانيا، ببرمجية بيغاسوس التجسسية. وفي عام 2023، جرى تحذير لاليجا، أي أندية الدرجة الأولى للمحترفين في الدوري الإسباني لكرة القدم للرجال، من جانب هيئة حماية البيانات الإسبانية من أن مناقشة لاختيار نظام للتعرف على الوجه من شأنها أن تنتهك قوانين حماية البيانات.

المخاطر المرتبطة ببطولة كأس العالم لعام 2034: السعودية

هناك خطر شديد جدًا في وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تتعلق ببطولة كأس العالم لعام 2034 في السعودية بسبب حجم المشاريع اللازمة وأيضًا بسبب الإجراءات الضعيفة لحماية الحقوق في البلاد؛ وإن رفض السعودية المتواصل للتصديق على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فضلًا عن عدد من الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، يطرح أسئلة جادة حول مصداقية أي تعهدات علنية يطلبها الفيغا.

حقوق العمال

ستحتاج السعودية إلى بناء أو ترميم 10 ملاعب لكرة القدم على الأقل لتلبية متطلبات الفيغا المتعلقة بالقدرة الاستيعابية، إضافة إلى مجموعة من مشروعات البنية التحتية الهائلة. وسيشارك عدد هائل من العمال، مع توظيف 200,000 عامل بحلول عام 2025 فقط لبناء "المدينة الذكية" الجديدة الشاسعة التي سُميت نيوم - وهي المكان المرشح لإقامة بطولة كأس العالم. ولما كان الرعايا الأجانب يشكلون أكثر من 80% من القوى العاملة في القطاع الخاص، ستعتمد السعودية اعتمادًا شديدًا على العمال الأجانب للقيام بذلك.

والتمييز راسخ في القوانين السعودية، ومن ضمنها نظام الكفالة الذي يرتبط فيه وضع العامل الأجنبي على صعيد الهجرة ارتباطًا قانونيًا بكفيله. ولا يتيح هذا النظام للعمال إلا سبل انتصاف محدودة عندما يتعرضون لانتهاكات مثل سرقة الأجور، أو ساعات العمل المفرطة، أو مصادرة جوازات السفر، أو الأوضاع غير الآمنة، برغم بعض الإصلاحات الجزئية التي أُجريت في السنوات الأخيرة. كذلك يُستثنى العمال الأجانب من الحد الأدنى للأجور المطبق في السعودية ويُحظر عليهم الانضمام إلى نقابة عمالية. وقد وصف الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC) انتهاكات حقوق العمال في البلاد بأنها "ممنهجة".

يمكن معرفة واقع العديد من العمال الأجانب من تجارب العمال في مستودعات شركة أمازون في السعودية الذين يُرجح أن معاملتهم رقيت إلى حد الاتجار بالبشر. كذلك يمكن أن يواجه العمال الذين يكسبون في درجات حرارة قصوى مخاطر مميتة على صعيد الصحة والسلامة، مع تقاعس السلطات عن اتخاذ إجراءات لمنع وقوع وفيات أو التحقيق فيها أو التعويض عنها. وقد سلط تحقيق أجرته صحيفة ذي غارديان الضوء على أن أربعة مواطنين بنغاليين كانوا يموتون يوميًا في السعودية عام 2022، سُجلت وفاة 76% منهم بكل بساطة بأنها عائدة "لأسباب طبيعية".

كما يواجه الرعايا الأجانب انتهاكات شديدة أخرى لحقوق الإنسان. ففي عام 2022، وثقت منظمة العفو الدولية اعتقال مهاجرين إثيوبيين احتجزوا في أوضاع إنسانية وقاسية وتعرضوا للتعذيب قبل إعادتهم قسرًا إلى وطنهم الأم. واتهم تقرير نشرته منظمة هيومن رايتس ووتش في عام 2023 حرس حدود سعودييين بقتل ما لا يقل عن مئات المهاجرين وطالبي اللجوء الإثيوبيين بين مارس/أذار 2022 ويونيو/حزيران 2023. وبحسب الأرقام الرسمية، ألقت السلطات السعودية القبض على 770,000 شخص "لمخالفتهم أنظمة الإقامة، والعمل، وأمن الحدود" في عام 2023 وأعادت 468,000 مواطن أجنبي على الأقل إلى وطنهم الأم.

التمييز

تظل النساء والفتيات يواجهن التمييز، بما في ذلك عبر ترسيخ نظام ولاية الرجل، على الرغم من بعض الإصلاحات المحدودة التي رفعت قيود السفر على النساء، وسمحت لهن بقيادة السيارات، والدخول إلى الملاعب الرياضية. وتواجه النساء اللواتي يعملن في بطولة كأس العالم أو يحضرن لمشاهدتها مخاطر التعرض للأذى والجواز أمام حصولهن على العدالة. فعلى سبيل المثال، تُجرّم أنظمة الزنا ممارسة الجنس خارج نطاق الزواج وكثيرًا ما

تُستخدم لإسكات ضحايا الاساءات والعنف الجنسي في إطار العمل. وقد جرت مقاضاة نساء مثل مناهل العتيبي بسبب الملابس التي اخترن ارتدائها والتعبير عن أنفسهن على الإنترنت.

وتحظر السعودية أي ممارسة علنية لدين غير الإسلام، في حين أن الأقلية المسلمة الشيعية في البلاد تواجه أيضًا تمييزًا بشكل خاص. وقد تجلّى ذلك في سياق كرة القدم عام 2024 عندما أصدرت السلطات السعودية على 12 من الأنصار الشيعة لنادي الصفاء لكرة القدم أحكامًا بالسجن تراوحت من ستة أشهر إلى سنة واحدة لمجرد إنشادهم نشيدًا دينيًا فولكلوريًا. وخارج إطار كرة القدم، حوكم ما يزيد على 100 ناشط شيعي أمام المحكمة الجزائية المتخصصة سيئة السمعة استنادًا إلى تهمة مبهمّة وواسعة النطاق ناجمة عن معارضتهم للحكومة.

وبموجب تفسير الدولة لقانون الشريعة، تُحظر العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، ومن ضمنها "الزنا"، والعلاقات الجنسية للمتزوجين خارج إطار الزواج، والعلاقات الجنسية المثلية. وسيزيد مشروع نظام عقوبات جديد مسرّب من تقنين هذا الحظر، في حين أن "التشبه بالجنس الآخر" يعاقب عليه أصلًا بأحكام بالسجن تصل لغاية ثلاث سنوات. وقد تعرّض أشخاص في السعودية للسجن والجلد لاستخدامهم وسائل التواصل الاجتماعي لترتيب مواعيد تعارف مع أفراد الجنس نفسه، وجرت مقاضاتهم بموجب قوانين النظام العام والمحافظة على الذوق العام، علاوة على نظام مكافحة جرائم المعلوماتية. وتزعم الهيئة السعودية للسياحة - برغم ذلك - أن المملكة العربية السعودية ترحّب "بجميع الزوار، ولا تطلب الإفصاح عن خصوصياتهم".

الإخلاءات القسرية

سبق توثيق إخلاءات قسرية في المدن التي يُحتمل أن تستضيف بطولة كأس العالم. ففي نيوم، أفادت منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان بأن أفراد من قبيلة الحويطات واجهوا إخلاءات إلزامية ومصادرة أراضيهم في انتهاك للقانون الدولي. وردًا على مقاومة السكان لنقلهم، استخدمت القوات الحكومية السعودية العنف المميت فقتلت عبدالرحيم الحويطي، في حين أصدرت السلطات أيضًا على 15 فردًا من القبيلة أحكامًا بالسجن وصلت مدتها إلى 50 سنة. وفي مايو/أيار 2024، قال عقيد سعودي للبي بي سي إن قوات الأمن تلقت أمرًا "سمح باستخدام القوة المميتة ضد كل من يبقى في منزله".

وفي جدة تبين لمنظمة العفو الدولية أيضًا أن عمليات الهدم واسعة النطاق التي أنثرت على ما يزيد على 558,000 من السكان اتسمت بفترات إشعار غير متنسقة وتعويض غير كاف استبعد كليًا الرعايا الأجانب الذين شكلوا 47% من الذين تمّ إخلاؤهم.

حرية التعبير

لا يوجد قدر يُذكر في السعودية من حرية التعبير، أو تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، أو التجمع. فلا يُسمح بوجود أي منظمات مستقلة لحقوق الإنسان، أو أحزاب سياسية، أو نقابات عمالية، في حين شهدت السنوات الأخيرة عمليات اعتقال وسجن واسعة النطاق لصحفيين، ومدافعين عن حقوق الإنسان، ونشطاء سياسيين وكتاب، ورجال دين، ونشطاء في مجال حقوق المرأة. وبطال القمع مجال الإنترنت. ففي سلسلة من القضايا البارزة في السنوات الأخيرة، حُكم على سلمى الشهاب بالسجن 27 عامًا بسبب تغريدات لها مؤيدة للمساواة الجندرية، وعلى نورة بنت سعيد القحطاني بالسجن لمدة 45 عامًا، وصدر على محمد الغامدي حكم بالإعدام.

استُخدم نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، الذي يعرّف الإرهاب تعريفيًا فضفاضًا وصدر في عام 2017، لمقاضاة النشطاء، وإنزال عقوبات بالسجن وصلت إلى 30 عامًا وحتى عقوبة الإعدام بسبب إهانة الملك أو ولي العهد. كما أنه يقيد التجمعات بتجريم أفعال "الإخلال بالنظام العام"، في حين أن الذين احتجوا واجهوا عقوبات قاسية. وكان العديد من الأشخاص الـ 81 الذين أُعدموا في يوم واحد في مارس/آذار 2022 قد شاركوا في احتجاجات مناهضة للحكومة. وكان بينهم محمد الشاخوري الذي تعرّض للتعذيب وفقد معظم أسنانه بعد أن وجّه إليه أفراد الأمن لكمات متكررة على وجهه.

لا توجد وسائل إعلام مستقلة في السعودية، وبواجه الصحفيون الذين ينتقدون الحكومة الرقابة، والقمع، والسجن. ومن أبرز ما يظهر ذلك قتل جمال خاشقجي في عام 2018. وبحسب لجنة حماية الصحفيين، أُلقي القبض على 35 صحفيًا بين عامي 2012 و2024 في السعودية، بينهم 10 في عام 2019 وحده.

ولا تظهر في الأفق بوادر تُذكر على إجراء تحسينات - ومن شأن مشروع نظام عقوبات مسرّب حللته منظمة العفو الدولية في عام 2024 أن يرسّخ تجريم حرية التعبير بدرجة أكبر.

الخصوصية والمراقبة

يمكن للاستخدام المزمع للتكنولوجيا في "المدن الذكية" مثل نيوم أن ينطوي على مخاطر المراقبة الجماعية في بطولة كأس العالم، في حين أن السلطات السعودية قد تبنت تكنولوجيا جديدة لاختراق حسابات منتقدي الحكومة على الإنترنت واعتراض الاتصالات. كذلك واجهت السعودية دعاوى قضائية بشأن استخدام برمجية التجسس بيغاسوس لاستهداف واختراق هواتف نشطاء في مجال حقوق المرأة، ومعارضين سياسيين، وصحفيين، وأفراد عائلاتهم.

الخلاصة والتوصيات

هناك مخاطر جسيمة على حقوق الإنسان ينبغي التصدي لها بصورة استباقية فيما يتعلق ببطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2030 في إسبانيا، والبرتغال، والمغرب، في حين أن المخاطر المرتبطة باستضافة البطولة عام 2034 في السعودية هي من حجم وخطورة مختلفين. وبالفعل، يصعب رؤية كيف يمكن استضافة بطولة كأس العالم في المملكة بدون وقوع انتهاكات واسعة النطاق، إلا إذا تمّت الموافقة على إجراء إصلاحات جوهرية والتقيّد بها.

ليس هناك اختبار أعظم للالتزام الفيفا بسياساته المتعلقة بحقوق الإنسان من كيفية منحه حق استضافة بطولته الرائدة وكيفية تحضيره لها وإقامتها. ويمكنه أن يختار معالجة المخاطر واغتنام الفرص لإحداث تغيير أو المخاطرة بأن تشوه انتهاكات حقوق الإنسان كرة القدم على النطاق العالمي للسنوات القادمة. وترد في نهاية التقرير الكامل توصيات أكثر تفصيلاً وخاصة بكل بلد بصورة أكبر، لكن باختصار:

- ينبغي على الفيفا أن يحرص على أن تكون عملية تقديم عروض الاستضافة صارمة وشفافة، تستند إلى مشاركة حقيقية لأصحاب المصلحة، وتتضمّن إجراء عمليات تقييم مستقلة حقاً للمخاطر التي تواجه حقوق الإنسان وأتباع استراتيجيات شاملة لحقوق الإنسان.
- ينبغي على الفيفا والسلطات الوطنية أن توافق على تعهدات ملزمة، من ضمنها إجراء إصلاحات قانونية لمنع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان تتعلق بالبطولة، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق العمال، والتمييز، والسكن، وحرية التعبير، وحفظ الأمن، والخصوصية، قبل اتخاذ أي قرار نهائي.
- يتعين على الفيفا ألا يكون مستعداً لمنح حقوق استضافة بطولة كأس العالم إلى حين التوصل إلى مثل هذه الاتفاقات، وإلى حين اتضاح أن منع انتهاكات حقوق الإنسان، والتخفيف منها، ومعالجتها، أمور ممكنة وستحصل. كذلك يتعين على الفيفا الاحتفاظ بخيار إلغاء حقوق الاستضافة إذا لم يتم الوفاء بالتعهدات المتعلقة بحقوق الإنسان.
- ينبغي على الفيفا والسلطات الوطنية إعداد أنظمة صارمة لمراقبة وفرض تنفيذ التعهدات الخاصة بحقوق الإنسان، ومن ضمنها آليات تظلم وإمكانية الوصول إلى سبل انتصاف فعالة طوال مرحلتي التحضير والتسليم.
- يجب على الفيفا والسلطات الوطنية ضمان مشاركة حقيقية لأصحاب المصلحة طوال عملية تقديم عروض الاستضافة وفي خلال التحضير لبطولات كأس العالم، بما في ذلك مع أصحاب الحقوق الذين يتضمّنون الجماعات التي تواجه التمييز، ومنظمات المجتمع المدني، ونقابات العمال، وممثلي المشجعين، ونقابات اللاعبين.

1. الخلفية

يُعد اختيار البلدان التي تستضيف بطولة الفيفا لكأس العالم للرجال أحد أهم القرارات التي تتخذها الهيئة الحاكمة لمجتمع كرة القدم، وهو قرار تترتب عليه آثار بعيدة المدى على ملايين الأشخاص – المشجعون، والعمال، واللاعبون – فضلاً عن الأهداف السياسية والاقتصادية للدول. وبحسب الفيفا، سافر أكثر من مليون مشجع إلى قطر لحضور بطولة كأس العالم لكرة القدم عام 2022، وتفاعل ما يزيد على 5 مليارات شخص مع البطولة بمشاهدة مباريات على شاشات التلفزيون أو التفاعل على منصات أخرى.¹ وقد أنفقت قطر ما يزيد على 200 مليار دولار أمريكي على البنية التحتية استعدادًا للبطولة، وتضاعف عدد العمال الأجانب في البلاد مع توظيف مئات الآلاف من العمال لتطوير مشروعات أو تقديم خدمات.² وحنى الفيفا ما يفوق 7 مليارات دولار أمريكي كعائدات، معظمها من الشركات الراحية، وهيئات البث، وقطاع الضيافة، وتتوقع أن تكون العائدات المحققة من بطولة كأس العالم لعام 2026 التي ستقام في كندا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، أعلى من ذلك لتصل إلى 11 مليار دولار أمريكي.³

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2023، أعلن مجلس الفيفا رسميًا بدء عملية تقديم البلدان "عروضًا" للحصول على حقوق استضافة بطولتي كأس العالم للرجال لعامي 2030 و2034، وأرفق الخبر بمفاجأتين رئيسيتين – قرار دمج عرضين متنافسين لبطولة عام 2030؛ والإعلان غير المسبوق بأن أي عروض استضافة تتعلق ببطولة عام 2034 يجب أن تُقدم رسميًا خلال مدة تقل قليلاً عن أربعة أسابيع.

وكانت النتيجة الأولى لهذين الإعلانين غير المتوقعين التأكيد الفعلي بأن إسبانيا، والبرتغال، والمغرب هي البلدان المرشحة الوحيدة لاستضافة بطولة كأس العالم للرجال لعام 2030 مع إقامة ثلاث "مباريات احتفالاً بالذكرى المئوية" في الأرجنتين والأوروغواي والباراغواي بمناسبة مرور 100 سنة على إقامة أول بطولة على الإطلاق.⁴ ويضمن لجميع الفرق الستة تأهلاً تلقائيًا. وكانت بلدان أمريكا الجنوبية الثلاث قد أعدت سابقًا عرضًا مشتركًا لاستضافة كامل البطولة، مع تشيلي.⁵

وكانت النتيجة الثانية لهذين الإعلانين إفساح الطريق أمام السعودية لتأكيدتها عندئذ كمقدم للعرض الوحيد لنسخة عام 2034. ومع عدم أحقية أي بلدان أفريقية، أو أوروبية، أو أمريكية جنوبية في ذلك الوقت في تقديم عروض استضافة بسبب سياسة الفيفا في المداورة الكونغولية، أعلنت السعودية خلال ساعات من إعلان مجلس الفيفا نيتها في تقديم عرض، مصحوبة بسلسلة من بيانات الدعم رفيعة المستوى. فعلى الفور أعلن الشيخ سلمان بن إبراهيم آل خليفة، رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، وهو من الجنسية البحرينية، دعمه الحماسي ووعده بأن "كل أسيرة كرة القدم الآسيوية ستقف متوحدة في دعم المبادرة بالغة الأهمية للمملكة العربية السعودية".⁶ وخلال الأسابيع التالية، انسحبت بلدان أخرى ضمن الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، كانت تنظر في تقديم عروض استضافة، مثل إندونيسيا وأستراليا، في ظل الأطر الزمنية القصيرة والحسابات السياسية.⁷

وعلى الرغم من تأكيد الفيفا بأن العرضين المقدمين لبطولتي 2030 و2024 هما الوحيدان قيد النظر حاليًا، إلا أن اختيارهما لم يستكمل بعد وينبغي على الفيفا والمرشحين لاستضافة البطولتين استكمال عملية إعداد الخطط

¹ FIFA, FIFA World Cup Qatar 2022 in numbers, Annual Report 2022, <https://publications.fifa.com/en/annual-report-1> (تم الدخول إليه في أبريل/نيسان 2024).

² منظمة العفو الدولية؛ "قطر: انتهاكات متوقعة وكان يمكن منعها؛ لماذا يجب على الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) وقطر معالجة الانتهاكات المتعلقة ببطولة كأس العالم للعام 2022 (رقم الوثيقة: MDE 22/5586/2022)، 19 مايو/أيار 2022، <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde22/5586/2022/ar>. (تم الدخول إليه في 15 أبريل/نيسان 2024).

³ FIFA, 2023–2026 budget, <https://publications.fifa.com/en/annual-report-2022/finances/2023-2026-cycle-budget-and-2024-3-detailed-budget/> (تم الدخول إليه في 1 مايو/أيار 2024).

⁴ FIFA World Cup 2030™: Morocco, Portugal and Spain joint bid is sole candidate to host; 11 October 2023, <https://www.fifa.com/fifaplus/en/tournaments/mens/worldcup/articles/world-cup-2030-spain-portugal-morocco-host-centenary-argentina-uruguay-paraguay> (تم الدخول إليه في 15 أبريل/نيسان 2024).

⁵ CONMEBOL, Juntos 2030: La CONMEBOL apoya candidatura de Sudamérica para el Mundial 2030; 7 February 2023; <https://www.conmebol.com/noticias/juntos-2030-la-conmebol-apoya-candidatura-de-sudamerica-para-el-mundial-2030/> (تم الدخول إليه في 15 أبريل/نيسان 2024).

⁶ الاتحاد الدولي لكرة القدم، الشيخ سلمان يرحب بقرار استضافة كأس العالم، ويدعم نيّة الاتحاد السعودي بطلب استضافة نسخة 2034، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2023 https://www.the-afc.com/ar/national/fifa_world_cup/news/2034_1.html (تم الدخول إليه في 15 أبريل/نيسان 2024).

⁷ Football Australia, "Australia strongly positioned to host AFC Women's Asian Cup and world club elite", 31 October 2023, <https://www.footballaustralia.com.au/news/statement-football-australia-0> (تم الدخول إليه في 15 أبريل/نيسان 2024).

لكلا النسختين وتقديمها وتقييمها. وهذه العملية المحددة بإسهاب في **القسم 3** (غير المتوفر في هذه الترجمة العربية) تشمل منع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ومعالجتها. وهذه العملية بالغة الأهمية في ضمان وفاء الفيفا بمسؤولياته تجاه حقوق الإنسان وتجنبه العديد من الانتهاكات والأمور المثيرة للجدل التي شابت البطولات السابقة لكأس العالم، سواء ما يتعلق بالإخلاءات القسرية في جنوب إفريقيا،⁸ أو استخدام القوة المفرطة والتهديدات لحق الاحتجاج في البرازيل،⁹ أو تجريم أفراد مجتمع الميم وإلصاق وصمة عار بهم في روسيا،¹⁰ أو الاساءات في إطار العمل التي تعرّض لها العمّال الأجانب في قطر.¹¹ وبالفعل وثقت منظمة العفو الدولية وسواها بالتفصيل كيف أن عدم وجود عملية مماثلة عند منح حق استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم في 2022 لقطر أدى إلى انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق هائل كان يمكن التنبؤ بها ومنع حدوثها، حيث تعرض عدة آلاف من العمال الأجانب للانتهاكات، ومن ضمن ذلك دفع رسوم استخدام غير قانونية، وسرقة الأجور منهم، وحتى خسارة حياتهم بسبب العمل في الحر الشديد من دون توفير درجة وافية من الحماية.¹²

هناك تساؤلات هائلة حول استعداد الفيفا للالتزام بتعهداته تجاه حقوق الإنسان، وستؤدي عملية الاختيار المتبقية لبطولتي كأس العالم لعامي 2030 و2034 إلى جلاء الأمور بشدة. ومع تقديم البلدان صاحبة عروض الاستضافة للخطط بحلول يوليو/تموز 2024، وتوقع إصدار الفيفا قرارًا نهائيًا قبل نهاية العام، ليس هناك وقت للمماطلة في وضع خطط ملزمة واضحة لحماية حقوق الإنسان في الحدث الرياضي الأكثر مشاهدة في العالم.

⁸ Amnesty International, "Human rights concerns in South Africa during World Cup", June 2010,

<https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2010/06/human-rights-concerns-south-africa-during-world-cup> (تم الدخول إليه 17 أبريل/نيسان 2024).

⁹ Amnesty International, "Brazil: Human rights under threat ahead of World Cup, April 2014", 11 April 2014,

<https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2014/04/brazil-human-rights-under-threat-ahead-world-cup/> (تم الدخول إليه 17 أبريل/نيسان 2024).

¹⁰ Amnesty International, "Why human rights matter at the Russia World Cup", June 2018,

<https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/06/why-human-rights-matter-at-the-russia-world-cup> (تم الدخول إليه 17 أبريل/نيسان 2024).

¹¹ منظمة العفو الدولية؛ "قطر: انتهاكات متوقعة وكان يمكن منعها: لماذا يجب على الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) وقطر معالجة الانتهاكات المتعلقة ببطولة كأس العالم للعام 2022 (رقم الوثيقة: MDE 22/5586/2022)، 19 مايو/أيار 2022، <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde22/5586/2022/ar>. (تم الدخول إليه في 15 أبريل/نيسان 2024).

¹² المرجع نفسه

2. المنهجية

يستند هذا التقرير إلى تحليلات قائمة لقضايا أساسية لحقوق الإنسان في البلدان التي قدمت العروض لاستضافة بطولتي كأس العالم لعامي 2030 و2034 من أجل تحديد المخاطر البارزة على حقوق الإنسان الواجب معالجتها قبل إنجاز عمليات الاختيار. ويحدد التقرير مسؤوليات الفيفا تجاه حقوق الإنسان وفقاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وكما هي مصاغة بوضوح في نظامه الأساسي، وسياسة حقوق الإنسان لديه، ومعاييرها لاستضافة البطولة. لقد سبق تقديم مزيد من التوضيح لمدى مسؤولية الفيفا في التقارير السابقة التي أصدرتها منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات على مدى ما يزيد على عقد من الزمن، لا سيما تقرير صدر عام 2022 يسلط الضوء على مسؤولية الفيفا عن ضمان سبل انتصاف للعمال الأجانب الذين تعرضوا لانتهاكات تتعلق بتحصير وإقامة بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022.¹³

ويركز التقرير على المخاطر الرئيسية على حقوق الإنسان المرتبطة مباشرة باستضافة حدث رياضي كبير، ومن ضمنها تلك التي أضاء عليها الفيفا نفسه في سياسة حقوق الإنسان لديه.¹⁴ وهي تشمل حقوق العمال، والتمييز، والحق في السكن، والحماية من الإخلاءات القسرية، وحرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع، والحق في الخصوصية. ويتحمل الفيفا أيضاً مسؤوليات تتعلق بتغير المناخ والاستدامة بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، علاوة على التزامه، بوصفه جزءاً من إطار الأمم المتحدة للعمل الرياضي من أجل المناخ، بخفض انبعاثات الكربون إلى النصف بحلول عام 2030 والوصول إلى "صافي صفري" للانبعاثات بحلول عام 2040. وفي حين أن الأضرار الشديدة التي تلحق بحقوق الإنسان جراء أزمة المناخ ليست موضع أدنى شك، إلا أن المسألة خارجة عن نطاق هذا التقرير.

ولتقييم المخاطر المرتبطة ببطولتي 2030 و2034، يستفيد هذا التقرير من مجموعة من المصادر، من بينها التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وال نقابات العمالية مثل منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، والاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC)، والجمعية الدولية للمثليين والمثليات ومزدوجي الميول الجنسية والعاشرين جنسياً (ILGA World)، ورابطة مشجعي كرة القدم في أوروبا (FSE) ولجنة حماية الصحفيين (CPJ) - وجميع أعضاء تحالف الرياضة والحقوق (SRA).¹⁵ ويستشهد التقرير بمؤشرات معترف بها عالمياً ومن ضمنها المؤشر العالمي للحقوق الذي يصدره الاتحاد الدولي لنقابات العمال، والمؤشر العالمي لحرية الصحافة الصادر عن مراسلون بلا حدود. كما يستفيد التقرير من التقارير الصادرة عن مجموعة من هيئات وخبراء الأمم المتحدة، ومن ضمنها تحليل لهيئات مراقبة تنفيذ المعاهدات الدولية والإقليمية، فضلاً عن تقارير الحكومات الإقليمية والوطنية. وعلى الصعيد الوطني، كانت عملية الرصد التي تقوم بها وسائل الإعلام مكتملة للتقارير والتحليلات الصادرة عن منظمات المجتمع المدني. وقد أجري مزيد من المقابلات مع ممثلي مشجعي كرة القدم في البرتغال وإسبانيا.

لقد أرسلت ملخصات لهذه النتائج التي تم التوصل إليها للتعليق عليها من جانب السلطات الوطنية والهيئات الحاكمة لكرة القدم في إسبانيا، والبرتغال، والسعودية، والمغرب. وستتم إتاحة جميع الردود على الإنترنت. كذلك أرسل ملخص للنتائج إلى الفيفا مع طلب مشاركتها مع الفرق التي تجري التقييمات المستقلة لحقوق الإنسان.

وإضافة إلى البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية وغيرها من الأعضاء في تحالف الرياضة والحقوق، صدر التقرير بإسهام قيم من هيلين تثن، وجوهانيس كويهل، وريبيكا باسيري، وماريتينا فنتريل من جامعة الدراسات الشرقية والإفريقية (SOAS) التي قدمت مراجعة أدبية تفصيلية، مع بحوث إضافية أجرتها منظمة فير سكوير ريسيرتش (Fair Square Research).

¹³ منظمة العفو الدولية، "قطر: انتهاكات متوقعة وكان يمكن منعها: لماذا يجب على الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) وقطر معالجة الانتهاكات المتعلقة ببطولة كأس العالم للعام 2022" (رقم الوثيقة: MDE 22/5586/2022)، 19 مايو/أيار 2022، <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde22/5586/2022/ar/>. (تم الدخول إليه في 15 أبريل/نيسان 2024).

¹⁴ FIFA, FIFA's Human Rights Policy – May 2017 edition, <https://img.FIFA.com/image/upload/kr05dqyhwr1uhqy2lh6r.pdf>

¹⁵ تحالف الرياضة والحقوق (SRA) هو ائتلاف عالمي للمجتمع المدني ملتزم باستخدام قوة الرياضة لإدخال الحقوق الاجتماعية في صميم نسيج المجتمع وتعزيز حقوق ورفاه أولئك الأكثر تأثراً بالرياضة. ورؤيتنا هي رؤية لعالم تكون فيه الرياضة العالمية قوة أصيلة للخير. ويضم شركاؤنا منظمة العفو الدولية، وجيش الناجين، ولجنة حماية الصحفيين، ورابطة مشجعي كرة القدم في أوروبا، وهيومن رايتس ووتش، والجمعية الدولية للمثليين والمثليات ومزدوجي الميول الجنسية والعاشرين جنسياً، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، ومنظمة الشفافية الدولية فرع ألمانيا، والجمعية العالمية للاعبين (World Players Association)، والاتحاد العالمي يو أن أي (UNI Global Union).

6. الخلاصة والتوصيات المقدمة إلى الفيفا والدول صاحبة عروض الاستضافة

لا مراء في أن التأثير المحتمل لاستضافة بطولة الفيفا لكأس العالم للرجال هو تأثير هائل يتعلق بمئات آلاف العمال، ومليارات الدولارات من الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية، واستضافة ما يفوق المليون زائر أجنبي. يزعم الفيفا بأن خمسة مليارات نسمة انخرطوا في بطولة كأس العالم لعام 2022، ما يجعل بطولة كأس العالم الحدث الرياضي الأكثر مشاهدة في العالم، وبالتالي فإنها تقدم منصة ضخمة للدول المضيفة لإبراز صورتها وتحقيق أهدافها. كما أنها المصدر الأساسي لعائدات الفيفا، إذ يُتوقع أن تحقق نسخة 2026 ما يزيد على 11 مليار دولار أمريكي للفيفا، يأتي معظمها من رعاية الشركات، وحقوق البث، ومبيعات التذاكر، وقطاع الضيافة.

يحمل نطاق وطبيعة بطولة الفيفا لكأس العالم للرجال في طياتها مخاطر كبرى على حقوق الإنسان يتعين معالجتها وفرصاً ملموسة يجب اغتنامها. ومن الناحية النظرية على الأقل، أقر الفيفا بذلك من خلال سياسة حقوق الإنسان الخاصة به، والشروط الرسمية لتقديم العروض لبطولتي عامي 2030 و2034 و"توقعه" بأن تبين العقود كيفية تقيّد هاتين النسختين بالقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن مجموعة سياسات الفيفا بشأن ز، والتمييز، والحق في السكن، وحرية التعبير، وحفظ الأمن، وغيرها من القضايا. ويشدد الفيفا أيضاً من خلال شروط تقديم العروض على أن هذه الشروط هي "واجبات ملزمة بالكامل" وأنه "يحق له - ويحتفظ بالحق - في أن يقرر بأن هذا العرض قصّر بصورة جوهرية في استيفاء الحد الأدنى من الشروط اللازمة لاستضافة البطولة". بيد أنه يظل موضع شك ما إذا كانت هذه العملية ستفضي إلى اتخاذ إجراءات مجدية أو وافية. وعند كتابة التقرير، قبل شهر واحد فقط من موعد تقديم العروض، فإنه على حد علم منظمة العفو الدولية لم تجر أي مشاورات مع منظمات المجتمع المدني بشأن أي من العرضين.

تطرح ترتيبات الاستضافة المقترحة لبطولة الفيفا لكأس العالم لعام 2030 مجموعة متنوعة من المخاطر الملموسة على حقوق الإنسان والمخاوف البيئية التي ينبغي معالجتها على نحو استباقي، وسيكون ضمان الاحترام لمعايير العمل الدولية لجميع العمال - ومن ضمنهم العمال الأجانب - ضرورياً في جميع البلدان صاحبة عروض الاستضافة، في كل من قطاع الخدمات وقطاع البناء، شأنه شأن الحوار المنظم مع النقابات العمالية، إن استمر انتشار التحيز القائم على نوع الجنس، ورهاب المثلية، والعنصرية في كرة القدم والمجتمع الأعم في جميع البلدان المضيفة، يبيّن أن ثمة حاجة إلى استراتيجيات لمعالجة التمييز، والعنف، والعقبات أمام الإبلاغ، حيث توجد قوانين وضعية وحيث يظل التمييز راسخاً في التشريعات. ويجب توقع خطر تفاقم أزمات السكن في إسبانيا والبرتغال ومعالجته، شأنه شأن خطر الإخلاء القسرية لإفساح المجال لأشغال بنية تحتية ضخمة في المغرب. ويجب الدفاع عن حرية التعبير لكل من لديه صلة ببطولات كأس العالم، ويتطلب ذلك تغييرات تشريعية، والإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان وضمانات للسلامة والحماية، وينبغي على كافة البلدان أن تعالج استخدام قوات الأمن المفرط للقوة، بما في ذلك ما يتعلق بمشجعي كرة القدم، وحظر استخدام برمجيات التجسس المنتهكة للخصوصية والمراقبة الجماعية البيومترية.

إن المخاطر المرتبطة ببطولة الفيفا لكأس العالم لعام 2034 هي ذات حجم وشدة مختلفين كلياً. وستحتاج الحكومة السعودية، بالعمل مع منظمة العمل الدولية والنقابات العمالية المستقلة، إلى إجراء إصلاحات واسعة النطاق لقوانين وممارسات العمل النافذة فيها من أجل منع الانتهاكات واسعة الانتشار لحقوق مئات الآلاف من العمال الأجانب. وستدعو الحاجة إلى إصلاحات قانونية واسعة وضمانات للحماية من أجل منع التمييز الممنهج ضد النساء، والمجموعات المصنفة عرقياً، والأقليات الدينية، وأفراد مجتمع الميم. وستدعو الحاجة أيضاً إلى ضمانات صارمة لحماية الناس من الإخلاء القسري على خلفية المشروعات الضخمة للبنية التحتية. وتحتاج القوانين القمعية التي تقيّد حرية التعبير - المدعومة بالمحاكمات الجائرة وعقوبة الإعدام - إلى إصلاحات جذرية، كما يجب تقديم ضمانات موثوقة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والصحفيين، والنقابات العمالية بأنه يمكنهم العمل باستقلالية وأمان. وينبغي الإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان. ويجب حظر المراقبة الجماعية البيومترية واستخدام برمجيات التجسس المنتهكة للخصوصية.

وفي حين يجب إتاحة الفرصة لأي بلد كي يقدم عرضاً لاستضافة حدث رياضي، إلا أنه في نهاية المطاف يصعب رؤية كيف يمكن للسعودية استضافة بطولة كأس العالم بما يتماشى مع المعايير الدولية وسياسات الفيفا، في حين يظل نظام الكفالة قائماً، وتُضطهد الأقليات، وتُسحق أي أصوات معارضة. فمن الضروري إدخال إصلاحات جوهرية، علاوة على إجراءات تُثبت الالتزام وتبني الثقة، مثل الإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان. وإذا كان هناك أي معنى لالتزامات الفيفا تجاه حقوق الإنسان، فينبغي لهذه الهيئة الرياضية والسلطات السعودية أن تخبر العالم عن طبيعة التغييرات التي ستجرها وموعدها، حتى تتقدم الكرامة على الاستغلال، والإدماج على التمييز، والحرية على القمع.

توصيات إلى الفيفا بشأن عملية تقديم العروض

لضمان تقييد الفيفا بنظامه الأساسي، وبسياساته تجاه حقوق الإنسان، وبشروطه لتقديم العروض في إرساء بطولتي كأس العالم لعامي 2030 و2034، ينبغي له وضع عملية شفافة وفعالة لتقديم العروض تتماشى مع سياساته من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، ولتحقيق ذلك يجب على الفيفا:

- الحرص على أن يُجهز لكل عرض تقييم مستقل حقاً للمخاطر على حقوق الإنسان، يشمل التشاور المجدي مع أصحاب المصلحة الذين يُحتمل أن يتأثروا ويضع استراتيجية صارمة لحقوق الإنسان تحدد كيفية معالجة المخاطر الرئيسية من جانب الدول، والفيفا، والهيئات المنظمة للبطولة.
- نشر كامل التقييم المستقل للمخاطر على حقوق الإنسان، واستراتيجية حقوق الإنسان، وكراسة العروض قبل بدء عملية التقييم من جانب الفيفا، وإتاحة المجال للتشاور العلني مع أصحاب المصلحة الآخرين من أجل التقييد بالتعهدات بالشفافية وممارسات العمليات السابقة.
- الاتفاق على التعهدات الملزمة مع البلدان صاحبة عروض الاستضافة لمعالجة المخاطر على حقوق الإنسان والآثار السيئة على حقوق الإنسان قبل إرساء أي من البطولتين، ويتضمن ذلك خطة عمل واضحة تتضمن أهدافاً محددة قابلة للقياس تؤدي في النهاية في حال عدم بلوغها إلى سحب حقوق الاستضافة.
- الانخراط في مشاركة مجدية مع أصحاب المصلحة تشمل كل المجموعات المتأثرة قبل وخلال وبعد إرساء بطولتي كأس العالم، ما يؤدي إلى إعداد وتنفيذ تعهدات ملزمة لمعالجة المخاطر المحددة على حقوق الإنسان.
- الحرص على إعطاء دور للجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للفيفا في تقييم وفحص استراتيجيات حقوق الإنسان التي تفتقرها البلدان صاحبة عروض الاستضافة.
- ضمان جهوزيته واستعداده لعدم إرساء بطولة كأس العالم إذا لم يستطع أي من أصحاب عروض الاستضافة إعداد خطة جوهرية ذات أهداف قابلة للقياس توضح بشفافية كيفية ضمانها احترام الحقوق المتعلقة بالبطولة، بالنسبة لكافة حقوق الإنسان ذات الصلة المعترف بها دولياً.

توصيات إلى الفيفا والسلطات الوطنية حول اتفاقيات حقوق الإنسان

قبل إرساء حقوق استضافة بطولة كأس العالم، يجب أن يتفق الفيفا والسلطات الوطنية للدول المضيفة المحتملة على تعهدات ملزمة لمعالجة المخاطر الأساسية على حقوق الإنسان في كل بلد، ومن ضمن ذلك:

- التصديق على معاهدات حقوق الإنسان المعلقة واتفاقيات منظمة العمل الدولية، علاوة على إلغاء التحفظات التي تتعارض مع هدف وغرض المعاهدات التي صدقت عليها أصلاً، وإضفاء درجة أكبر من المصادقية على التعهدات العلنية بالدفاع عن حقوق الإنسان.
- جعل قوانين وممارسات العمل متماشية مع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، ومن ضمنها تلك المتعلقة بالعمال الأجانب، والحرص على إنفاذها من خلال نظام تفتيش وافي؛ والحرص على احترام هذه الحقوق في جميع سلاسل التوريد المتعلقة بإقامة البطولة، والسلع، والخدمات المقدمة إلى المشاركين والمتفرجين.
- إقامة حوار اجتماعي منظم مع النقابات العمالية الممثلة والمستقلة وأصحاب العمل لضمان حقوق العمال والعمل اللائق في إقامة البطولة، لاسيما ما يتعلق بالعمال الأجانب وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع تعرضهم للانتهاكات.
- إعداد استراتيجيات شاملة مع السلطات الوطنية، واتحادات كرة القدم، ونقابات اللاعبين، وممثلي المشجعين وسواهم من المجموعات المتأثرة لمعالجة كافة أشكال التمييز التي يمكن مواجهتها فيما يتعلق بالبطولة، ويتضمن ذلك إجراء إصلاحات في القوانين التمييزية وإعطاء ضمانات بالحماية.
- تنفيذ إجراءات الحماية ضد الإخلاءات القسرية بما يتوافق مع المعايير الدولية وإعداد استراتيجيات، بما في ذلك من خلال تنظيم عمليات الإيجار قصير المدى وغيره من الطرق، لضمان عدم تأثير الطلب المتزايد على مساكن السياح في الحصول على سكن ميسور التكلفة للمقيمين في المدن المضيفة.
- إجراء إصلاحات في القوانين، والسياسات، والممارسات بما ينسجم مع القانون الدولي والمعايير الدولية بشأن الحقوق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع، مع إعطاء ضمانات بأنه يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات العمالية، والصحفيين العمل بحرية دون خوف من الانتقام.

- احترام حق المشجعين في حرية التعبير داخل الملاعب، شريطة ألا يشكل التعبير خطابًا محظورًا بموجب القانون الدولي.
- الحرص على تدريب قوات الأمن على الوجه الصحيح، وفق مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، للتعامل مع جماهير كرة القدم والاستجابة بفعالية للحوادث من دون اللجوء إلى القوة المفرطة. ويجب أن يشمل ذلك ما يتعلق باستخدام أسلحة محددة أقل فتكًا وحظر استخدام الرصاص المطاطي لتفريق التجمعات.
- كفالة الضمانات بشأن الحق في الخصوصية للجميع، بما في ذلك حظر استخدام المراقبة الجماعية البيومترية، وتكنولوجيا التعرف على الوجه، وبرمجيات التجسس شديدة الانتهاك للخصوصية.
- وضع أنظمة صارمة لمراقبة وفرض تنفيذ التزامات حقوق الإنسان، ومن ضمنها آليات التظلم، والحصول على سبل انتصاف فعال عند وقوع انتهاكات.

توصيات محددة للبلدان صاحبة عروض الاستضافة

تقدم منظمة العفو الدولية أدناه سلسلة من التوصيات إلى البلدان المضيفة المحتملة للمساعدة على ضمان أن تُقام البطولة بما يتماشى مع معايير وقانون حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا وألا تصاحبها آثار سلبية. ولا تسعى التوصيات إلى معالجة كل قضايا حقوق الإنسان في البلدان صاحبة عروض الاستضافة، بل فقط تلك التي قد تتصل بالتحضير لبطولة كأس العالم المعنية وإقامتها. ويجب إعداد خطط تفصيلية في كل ناحية في أعقاب التشاور المجدي مع أصحاب الحقوق، ومجموعات المشجعين، ونقابات اللاعبين، ومنظمات حقوق الإنسان، والنقابات العمالية وأصحاب المصلحة الآخرين. كما تتعلق معظم التوصيات بسياقات تتخطى بطولة كأس العالم بكثير ويمكن أن تترك إرثًا إيجابيًا لحقوق الإنسان يتجاوز البطولة نفسها.

توصيات إلى السلطات الإسبانية والبرتغالية والمغربية

قوانين ومعايير حقوق الإنسان

- ينبغي على جميع البلدان صاحبة عروض الاستضافة أن تُصدّق على معاهدات حقوق الإنسان المتعلقة والصكوك الأساسية لمنظمة العمل الدولية.
- يجب على **المغرب** أن يُصدّق على أقل تقدير على:
 - اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي (C087)، وبروتوكول اتفاقية العمل الجبري (P029)، واتفاقية السلامة والصحة المهنية (C155).
 - الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- يجب على **البرتغال وإسبانيا** التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتنفيذ التوصيات التي تلقتها آليات حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة ومجلس أوروبا.
- يتعين على **البرتغال وإسبانيا** إعداد تشريع وطني للحرص الواجب وجعله متماشياً مع المعايير الدولية بملاءمة القوانين الوطنية مع توجيه الحرص الواجب لاستدامة الشركات لدى الاتحاد الأوروبي (CSDDD) الذي صدر حديثاً. ويتعين عليهما أيضاً النظر في تطبيق شروط الحرص الواجب على سلسلة القيم كاملةً.
- يجب على **المغرب** إعداد تشريع وطني للحرص الواجب يتماشى مع المعايير الدولية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان لضمان وجوب قيام جميع الشركات بتقييم ومعالجة المخاطر على حقوق الإنسان عبر سلسلة القيم كاملةً.

حقوق العمال

يجب على جميع البلدان صاحبة عروض الاستضافة التالي:

- ضمان إنفاذ أعلى معايير حقوق العمال دون تمييز، بما ينسجم مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية، في كافة المشروعات المتعلقة ببطولة كأس العالم.
- الحرص على احترام هذه الحقوق بالنسبة لجميع العمال، ومن ضمنهم العمال الأجانب، وفي كافة سلاسل التوريد المتعلقة بإقامة البطولة، والسلع المرخصة، والخدمات المقدمة إلى المشاركين والمتفرجين.
- إجراء حوار اجتماعي منظم مع النقابات العمالية الممثلة والمستقلة وأصحاب العمل لضمان حقوق العمال والعمل اللائق.

- زيادة عدد مفتشي العمل لاستيفاء معايير منظمة العمل الدولية على الأقل، وضمان وجود نظام تفتيش وافي.
- اتخاذ تدابير شاملة لمعالجة التمييز العرقي في العمل وفقاً للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فضلاً عن التصدي للعنف والتحرش في بيئة العمل تماشياً مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190.

يجب على المغرب التالي:

- ضمان تماشي تشريعات الصحة والسلامة المقترحة مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن الصحة والسلامة.
- إزالة كافة الحواجز القانونية والعملية أمام الحق في التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية، وفقاً لاتفاقيتي منظمة العمل الدولية C87 وC98.
- إعطاء الأولوية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في كافة قطاعات الاقتصاد، ومن ضمن ذلك جميع سلاسل التوريد المتعلقة ببطولة كأس العالم، والعمل باتجاه الإلغاء الفعال لكافة أشكال عمالة الأطفال. (اتفاقيتا منظمة العمل الدولية 138 و182).
- اتخاذ خطوات لتنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الصادرة في مايو/أيار 2023.

يجب على إسبانيا والبرتغال التالي:

- استعراض آراء وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية بشأن حماية العمال المهاجرين من الاستغلال، علاوة على اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية، بغية تنفيذ توصياتهما.

المساكن والأراضي

يجب على جميع البلدان صاحبة عروض الاستضافة التالي:

- إجراء تقييم شامل لآثار استضافة بطولة كأس العالم على الحق في السكن اللائق للمقيمين، ومن ضمنهم المهاجرون، في كافة المدن المضيفة.
- الحرص على ألا تؤدي مشروعات البنية التحتية المتعلقة ببطولة كأس العالم إلى إخلاءات قسرية، وضمان حماية وتعزيز الحق في السكن اللائق كأولوية طيلة عملية التخطيط والتحضير.
- الحرص على تقييد أي إخلاءات وتدابير تعويض وإعادة توطين بالقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومن ضمنها المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بعمليات الإخلاء والترحيل بدافع التنمية.
- الحرص على ألا يؤثر الطلب المتزايد على مساكن السياح المتعلق ببطولة كأس العالم في حصول السكان في المدن المضيفة على سكن ميسور التكلفة، بما في ذلك عبر تنظيم الإجراءات قصيرة الأجل.

التمييز

يجب على جميع البلدان صاحبة عروض الاستضافة التالي:

- إعداد استراتيجية – بالتعاون مع مجموعات المشجعين، ونقابات اللاعبين، وممثلي المجتمعات المحلية المتأثرة (ومن ضمنها النساء والفتيات، والأشخاص المصنّفين عرقياً وأفراد مجتمع الميم) – تهدف إلى مكافحة التمييز القائم على نوع الجنس والتمييز القائم على رهاب المثلية، والتمييز متقاطع الجوانب، وإلى حماية الأشخاص – ومن ضمنهم المشجعون واللاعبون – من المضايقة والعنف اللفظيين والجسديين فيما يتعلق بالبطولة وما يتجاوزها.
- التصدي لما يواجهه العمال الأجانب والمجموعات العرقية من عنصرية ممنهجة، وتحيز قائم على نوع الجنس، وتمييز قائم على النوع الاجتماعي وتمييز عرقي وتمييز متقاطع الجوانب، وضمان حقوقهم الإنسانية دون تمييز.
- التنديد بحزم بالخطاب الذي ينطوي على التمييز، والتحيز القائم على نوع الجنس، ورهاب المثلية، والعنصرية، والتأكيد على حق الأشخاص المصنّفين عرقياً والأشخاص من كافة الأنواع الاجتماعية، ومن ضمنهم الرياضيون، في التحرر من التمييز.
- إجراء تحقيقات سريعة، وفعالة، ونزيهة في أي حالات تمييز وعنف جسدي تستند إلى العرق، والنوع الاجتماعي، وهوية النوع الاجتماعي، والتعبير عن النوع الاجتماعي، والميول الجنسي، والخصائص الجنسية. ويجب أن تحدد التحقيقات أي دافع تمييزي مرتبط بتلك الاعتداءات.

يجب على المغرب التالي:

- إلغاء القوانين التي تجرم النشاط الجنسي والإنجاب وأي قوانين أخرى تميز ضد مجموعات وأفراد على أساس النوع الاجتماعي، أو هوية النوع الاجتماعي، أو التعبير عن النوع الاجتماعي، أو الميول الجنسي، أو الخصائص الجنسية. ويشمل هذا تعديل أو إلغاء النصوص التشريعية التي تستهدف الأشخاص استناداً إلى هذه الأسس.

حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع

يجب على جميع البلدان صاحبة عروض الاستضافة التالي:

- الحرص على ألا يتعرض أي شخص له صلة بالبطولة للملاحقة الجنائية بسبب أي آراء ووجهات نظر يعبر عنها على الإنترنت أو خارجها، قبل إقامة بطولة كأس العالم أو خلالها.
- ضمان أن تطبق القوانين التي تنظم الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي وفقاً للواجبات المترتبة على الدولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأن تماشى أي قيود تُفرض على ممارسة ذلك الحق مع الحدود المسموح بها بموجب العهد المذكور.
- احترام حق المشجعين داخل الملاعب في حرية التعبير، شريطة ألا يشكل التعبير خطاباً محظوراً بموجب القانون الدولي. وينبغي على السلطات المنظمة المعنية الامتناع عن فرض إجراءات حظر شاملة أو غيرها من القيود غير الضرورية أو غير المتناسبة ضد أشكال معينة من التعبير مثل الأعلام، أو الرايات، أو الأناشيد. وحيث يقتضي فرض أي قيد، يجب أن يكون منصوصاً عليه بوضوح، وأن يكون غير قائم على التمييز، وضرورياً، ومتناسباً، ويهدف إلى حماية مصلحة مشروعة محددة.

ويجب على المغرب التالي:

- إلغاء القوانين التي تنتهك الحق في حرية التعبير، ومن ضمن ذلك تلك التي تُجرّم انتقاد النظام الملكي أو مؤسسات الدولة، أو التشكيك في الوحدة الترابية للبلاد.
- ضمان عدم تجريم التعبير السياسي الذي لا يشكل التعبير خطاباً محظوراً بموجب القانون الدولي، بما في ذلك دعم حق تقرير المصير للصحراويين.
- الإفراج فوراً عن الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين سُجنوا لمجرد تعبيرهم عن آرائهم. ويجب أن يشمل ذلك سعيدة العلمي، ومحمد زيان، وفاطمة كريم، وعمر الراصي، وسليمان الريسوني، وتوفيق بوعثرين.

ويجب على البرتغال التالي:

- إعادة النظر في المرسوم 74/406 الذي ينظم الحقيين في التجمع العام والتظاهر لضمان تقيده بالقوانين والمعايير الدولية والدستور البرتغالي.
- الحرص على ألا تُعامل شروط الإخطار إلا كإعلان عن النية بتنظيم تظاهر، وليس كطلب للحصول على إذن، وليس كأساس لاعتبار التجمع غير قانوني أو للسماح بتفريقه. وينبغي أن تكون أي عملية إخطار شفافة، ومجانية، ومتناسكة، وغير بيروقراطية، وغير قائمة على التمييز.
- الحرص على أن يكون أي قيد على إجراءات العصيان المدني متماشياً مع القانون الدولي والمعايير الدولية فيما يخص الحقوق في حرية الوجدان، وحرية التعبير، وحرية التجمع السلمي.

ويجب على إسبانيا التالي:

- جعل قانون العقوبات متماشياً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان بإلغاء النصوص التي تقيّد حرية التعبير على نحو غير متناسب. وهذا يشمل إلغاء جرائم "تمجيد الإرهاب"، و"الإساءات الموجهة إلى المعتقدات الدينية"، و"الإهانات الموجهة إلى التاج" و"الإهانات الموجهة إلى مؤسسات الدولة".
- جعل قانون الأمن العام متماشياً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان بإلغاء المواد المتعلقة بعدم احترام الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، وتعديل المواد المعرّفة تعريفاً مبهماً والمتعلقة بمقاومة الشرطة وعصيانها.

سلامة المشجعين وحفظ الأمن

يجب على جميع البلدان صاحبة عروض الاستضافة التالي:

- تقديم تدريب شامل - عبر طرائق تتضمن الحوار مع جمعيات مشجعي الفرق المشاركة - إلى جميع موظفي الأمن المشاركين في البطولة على التعامل مع المشجعين، والتهدئة بدون عنف، والحفاظ على سلامة الحشود، والحساسية الثقافية.
- الحرص على أن تكون قوات الأمن مدربة جيدًا وفق المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، للعمل مع جماهير كرة القدم والاستجابة الفعالة للحوادث دون اللجوء إلى القوة غير الضرورية والمفرطة.
- الحرص على أن يكون الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين مدربين جيدًا على المعايير الدولية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية، وعلى الاستخدام المناسب للأسلحة الأقل فتكًا مثل الغاز المسيل للدموع، والهراتون ومقذوفات التأثير الحركي، وخرطوم المياه.
- حظر استخدام الرصاص المطاطي بشكل صريح لتفريق التجمعات بسبب عدم دقته ووجود خطر شديد بوقوع إصابات خطيرة باستعماله.
- اتخاذ خطوات لمنع التمييز العرقي وإلغاء إجراءات حفظ الأمن القائمة على التمييز والعرق.
- الحرص على إجراء تحقيقات سريعة، ومستقلة، ونزيهة، وفعالة، وشاملة في جميع الحوادث التي تنطوي على استخدام القوة من جانب الشرطة. وحيث يتبين ارتكاب انتهاكات، يجب الحرص على حصول الضحايا على سبل انتصاف فعالة ومقاضاة أفراد الشرطة جنائيًا.

الخصوصية والمراقبة:

يجب على جميع البلدان صاحبة عروض الاستضافة التالي:

- تطبيق حظر على بيع، أو نقل، أو تصدير، أو استخدام برمجيات التجسس شديدة الانتهاك للخصوصية، ووقف شراء، وبيع، ونقل، وتصدير، واستخدام كافة برمجيات التجسس إلى حين تنفيذ إطار تنظيمي حقوقي ينظم المراقبة بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- حظر استخدام، وتطوير، وإنتاج، وبيع، وتصدير التكنولوجيا البيومترية أو تكنولوجيا التعرف على الوجه عن بعد من أجل المراقبة الجماعية.

توصيات إلى السلطات السعودية

قوانين ومعايير حقوق الإنسان

- التصديق دون تحفظ على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان المعلقة ومن ضمنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكولين الاختياريين الملحقين به، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري الملحق به، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
- التصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 87 ورقم 98 المتعلقة بالحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، والاتفاقيتين 155 و187 المتعلقة بالصحة والسلامة.
- سحب التحفظات التي تتعارض مع هدف وغرض المعاهدات المصدقة، ومن ضمنها التحفظات على اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- إعداد تشريع وطني خاص بالحرص الواجب بما يتماشى مع المعايير الدولية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان لضمان وجوب قيام جميع الشركات بتقييم ومعالجة المخاطر على حقوق الإنسان عبر سلسلة القيم الكاملة.

حقوق العمال

- إصلاح قوانين وسياسة العمل لضمان التقيد بالقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية.
- وضع تشريع لإلغاء نظام الكفالة بالكامل عبر:
 - إلغاء جميع شروط حصول الرعايا الأجانب على إذن صاحب العمل الحالي قبل تغيير وظائفهم.
 - إلغاء جميع الشروط التي تقتضي من الرعايا الأجانب إخطار أو الحصول على إذن من صاحب العمل الحالي والحكومة من أجل مغادرة البلاد.

- نزع صفة الجريمة عن "الهروب" والامتناع عن احتجاز العمال الأجانب بسبب "هروبهم"، وإلى أن يتم ذلك، تغريم أرباب العمل الذين يرفعون هذه القضايا كإجراء انتقامي.
- اتخاذ خطوات للتقليل من اعتماد العمال الأجانب على أرباب عملهم، بما في ذلك لدخولهم إلى البلاد وخروجهم منها ووجودهم القانوني فيها.
- الحرص على أن يكون جميع المواطنين السعوديين والأجانب في جميع المهن مشمولين بالحد الأدنى الوطني للأجور.
- رفع القيود على حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والمفاوضة الجماعية، واحترام حق جميع العمال - بمن فيهم الرعايا الأجانب - في تكوين نقابات عمالية والانضمام إليها.
- وضع تدابير شاملة لحماية صحة وسلامة العمال الأجانب، بما في ذلك في مساكنهم وأماكن عملهم، والحرص على إمكانية حصولهم على الرعاية الصحية دون تمييز.
- التيقن من وجود عدد كاف ومدرب جيداً من مفتشي العمل، على الأقل بما يتماشى مع معايير منظمة العمل الدولية.
- إجراء عمليات تفتيش منتظمة وغير معلنة لمواقع العمل ومساكن العمال المرتبطة ببطولة كأس العالم لضمان تماشيها مع القوانين والمعايير الوطنية والدولية.
- نشر بيانات واسعة وتفصيلية تتعلق بوفيات العمال الأجانب والالتزام بإجراء تحقيقات صحيحة في الأسباب الكامنة وراء وفيات هؤلاء العمال بغية تعزيز إجراءات حماية الصحة والسلامة. ويجب أن تكون هذه البيانات مفصلة بحسب العرق، والإثنية، والمنشأ الوطني، والنوع الاجتماعي وغير ذلك من الخصائص لضمان التقيد بالواجبات الدولية المترتبة بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- توفير آليات تظلم فعالة لضمان تقديم سبل انتصاف لجميع العمال الأجانب الذين يتعرضون لإساءات واستغلال في إطار العمل في المشروعات المتعلقة ببطولة كأس العالم.
- اتخاذ تدابير شاملة للتصدي للعنصرية الممنهجة والتمييز العنصري ومتقاطع الجوانب الراسخ في سياسات الهجرة ومنع التمييز العرقي ضد العمال الأجانب.

المساكن والأراضي

- إجراء ونشر تقييمات مستقلة في موقع كل ملعب مقترح لبطولة كأس العالم والبنية التحتية المرتبطة به وضمان عدم إخلال هذه المشروعات بالحق في السكن اللائق للسكان المحليين.
- وضع حد لاستخدام الإخلاء القسرية وممارسات التهريب والعنف ضد السكان المحليين، ومن ضمنهم الأشخاص الذين يقطنون في مواقع يزعم تخصيصها لمشروع مرتبط ببطولة كأس العالم.
- الحرص على أن تتقيد أي إخلاءات، وتدابير تعويض، وإعادة توطين بالقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومن ضمنها المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بعمليات الإخلاء والترحيل بدافع التنمية. ويجب أن يشمل ذلك أولئك الذين هُجروا قسراً من موقع نيوم.

التمييز

- مراجعة، أو تعديل، أو إلغاء القوانين التي تميز ضد النساء، ومن ضمنها نظام الأحوال الشخصية، لجعلها متماشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- إلغاء القوانين التي تجرم العلاقات الجنسية بالتراضي بين البالغين ومن ضمنها العلاقات الجنسية المثلية، وممارسة الجنس خارج إطار الزواج، والزنا، علاوة على أي قوانين أخرى تميز ضد الأشخاص على أساس نوعهم الاجتماعي، وهوية النوع الاجتماعي الخاصة بهم، وتعبيرهم عن نوعهم الاجتماعي، وميولهم الجنسي، وخصائصهم الجنسية.
- إلغاء التشريعات المناهضة للشيععة وإدخال نصوص قانونية لضمان الحقوق الإنسانية لأفراد الطائفة الشيعية في السعودية، ومن ضمن ذلك حرية الدين وحرية التعبير.
- إصدار تشريع يحظر صراحةً التمييز المباشر وغير المباشر تماشياً مع المادة الأولى من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- التصدي لما يواجهه العمال الأجانب، والأقليات الدينية، والمجموعات المصنفة عرقياً من تحيز قائم على الجنس، وتمييز عرقي، وتمييز قائم على النوع الاجتماعي، وتمييز متقاطع الجوانب وعنصرية ممنهجة، وضمان حقوقهم الإنسانية دون أي تمييز.
- الإدانة الحازمة للخطاب القائم على التمييز والتحيز الجنسي ورهاب المثلية والعنصرية، وإعادة التأكيد على حق الأشخاص المصنفين عرقياً والأفراد غير معياريين النوع الاجتماعي والنشاط الجنسي في التحرر من التمييز - ومن ضمنهم الرياضيون وجميع المشجعين.
- إجراء تحقيقات سريعة، وفعالة، ونزيهة في أي حالات تمييز قائم على العرق، أو النوع الاجتماعي، أو هوية النوع الاجتماعي، أو التعبير عن النوع الاجتماعي، أو الميول الجنسي، أو الخصائص الجنسية، والعنف الجسدي ضد الأشخاص المصنفين عرقياً، والأفراد غير معياريين النوع الاجتماعي والنشاط الجنسي. ويجب أن تُحدد التحقيقات أي دافع تمييزي مرتبط بتلك الاعتداءات.

حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع

- إصلاح التشريعات الوطنية بما يكفل صراحةً الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي تماشيًا مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- تعديل أو إلغاء التشريعات التي تُستخدم لتقييد حرية التعبير، ومن ضمنها نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ونظام مكافحة جريمة التحرش، ونظام الحماية من الإيذاء.
- وتعديل مشروع نظام العقوبات بما يجعله متماشياً مع القانون الدولي.
- السماح بإنشاء وتشغيل وسائل إعلام سعودية مستقلة، ومنظمات مجتمع مدني، ومراقبي حقوق الإنسان، والسماح لهم بالدخول إلى مواقع الإنشاء والتطوير المتعلقة ببطولة كأس العالم.
- الامتناع عن مضايقة، ومقاضاة، وفرض عقوبات مفرطة وغير متناسبة ضد أي شخص يمارس حقّه في حرية التعبير والتجمع السلمي، ويشمل ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان السعوديين والدوليين.
- الإفراج الفوري عن جميع سجناء الرأي المحتجزين لمجرد تعبيرهم عن آرائهم، ومن ضمنهم مناهل العتيبي، وسلمى الشهاب، ومحمد الغامدي، ومحمد القحطاني، وعبد الرحمن السدحان.
- احترام الحق في حرية التعبير داخل الملاعب، شريطة ألا يشكل التعبير خطراً محظوراً بموجب القانون الدولي.
- الامتناع عن فرض إجراءات حظر شاملة أو غيرها من القيود غير الضرورية أو غير المتناسبة ضد أشكال معينة من التعبير مثل الأعلام، أو الرايات، أو الأناشيد، وحيث يقتضي فرض أي قيد، يجب أن يكون منصوصاً عليه بوضوح، وأن يكون غير قائم على التمييز، وضرورياً، ومتناسباً، ويهدف إلى حماية مصلحة مشروعة محددة.

سلامة المشجعين وحفظ الأمن

- تقديم تدريب شامل - عبر طرائق تتضمن الحوار مع جمعيات مشجعي الفرق المشاركة - إلى جميع موظفي الأمن المشاركين في البطولة على التعامل مع المشجعين، والتهدئة بدون عنف، والحفاظ على سلامة الحشود، والحساسية الثقافية.
- الحرص على تدريب قوات الأمن على الوجه الصحيح، وفق مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، للتعامل مع جماهير كرة القدم والاستجابة بفعالية للحوادث من دون اللجوء إلى القوة المفرطة.
- الحرص على تدريب الشرطة على الوجه الصحيح على المعايير الدولية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية، وعلى الاستخدام المناسب لأسلحة محددة أقل فتكاً مثل الغاز المسيل للدموع، ومقذوفات التأثير الحركي.
- حظر استخدام الرصاص المطاطي بشكل صريح لتفريق التجمعات بسبب عدم دقته ووجود خطر شديد بوقوع إصابات خطيرة باستعماله.
- اتخاذ خطوات لمنع التمييز العرقي وإلغاء إجراءات حفظ الأمن القائمة على التمييز والعرق.
- الحرص على إجراء تحقيقات سريعة، ومستقلة، ونزيهة، وفعالة، وشاملة في جميع الحوادث التي تنطوي على استخدام القوة من جانب الشرطة. وحيث يتبين ارتكاب انتهاكات، يجب الحرص على حصول الضحايا على سبل انتصاف فعالة ومقاضاة أفراد الشرطة جنائياً، عبر طرائق تتضمن وضع آليات مستقلة للتحقيق في عمليات حفظ الأمن.

القضاء الجنائي واستخدام عقوبة الإعدام

- فرض وقف فوري لأحكام الإعدام وعمليات الإعدام، بغية إلغاء استخدام عقوبة الإعدام قبل بدء البطولة.
- الحرص على عدم تعريض المعتقلين والمحتجزين للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وحيث تصدر مزاعم حول التعذيب أو المعاملة السيئة، يجب فتح تحقيقات سريعة، ومستقلة، ونزيهة، وشفافة، وفعالة، وشاملة، ومقاضاة المذنبين في محاكمة عادلة.

الخصوصية والمراقبة

- فرض حظر على بيع، أو نقل، أو تصدير، أو استخدام برمجيات التجسس شديدة الانتهاك للخصوصية، ووقف شراء، وبيع، ونقل، وتصدير، واستخدام كافة برمجيات التجسس إلى حين تنفيذ إطار تنظيمي حقوقي ينظم المراقبة بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- حظر استخدام، وتطوير، وإنتاج، وبيع، وتصدير التكنولوجيا البيومترية أو تكنولوجيا التعرف على الوجه عن بعد من أجل المراقبة الجماعية.

ممارسة لعبة خطيرة؟

مخاطر حقوق الإنسان المرتبطة ببطولتي الفيفا لكأس العالم 2030 و2034

يبين لنا التاريخ أن بطولة كأس العالم يمكن أن تكون مصدرًا للكرامة أو الاستغلال، وللإدماج أو التمييز، وللحرية أو القمع. لذا فإن اختيار الفيفا لمضيف بطولة كأس العالم للرجال لعام 2030 - و2034 - ينسب بأهمية بالغة من حيث نتائجه وهو بالفعل مثير للجدل. يُعدّ اختيار البلدان التي تستضيف بطولة الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) لكأس العالم للرجال أحد أهم القرارات التي يمكن للهيئة الحاكمة عالميًا لمجتمع كرة القدم أن تتخذها؛ إذ سيشارك مئات آلاف العمال في جعل إقامة كل بطولة حقيقة واقعة، وسيسافر ما يزيد على مليون مشجع عبر حدود الدول لحضور المباريات، وسيشاهدها المليارات غيرهم على شاشات التلفزيون أو على الإنترنت، وستُنفق مبالغ طائلة على مشروعات كبرى للبنية التحتية. وستحظى البلدان المضيفة بدعاية ومكانة هائلتين، في حين أن الفيفا سيحقق مكاسب مالية ضخمة - يُتوقع أن تصل إلى ما يفوق 11 مليار دولار أمريكي من بطولة كأس العالم المقبلة التي ستقام في عام 2026. ويجمع هذا التقرير تحليلات من منظمات لحقوق الإنسان، ونقابات عمالية، وممثلين عن مشجعي كرة القدم - ومن ضمن التحليلات تلك التي يقوم بها أعضاء في تحالف الرياضة والحقوق - فضلًا عن خبراء في الأمم المتحدة، وهيئات لمراقبة تنفيذ المعاهدات، وبيانات حكومية، وتقارير إعلامية. ويهدف إلى إلقاء الضوء على مخاطر رئيسية مرتبطة باستضافة بطولتي كأس العالم ينبغي معالجتها إذا أراد الفيفا والبلدان صاحبة عروض الاستضافة - إسبانيا والبرتغال والمغرب في 2030، والسعودية في 2034 - منع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان خلال مرحلتي الاستعداد للبطولات وإحيائها.

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى يتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضاءنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

صورة الغلاف: التصميم: كولن فو الصور المركبة: ©Pexels, ©Unsplash

© منظمة العفو الدولية 2024

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجترار في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا: www.amnesty.org/ar/

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي

الطبعة الأولى: 2024

الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة

Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: ACT 30/8071/2024

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org/ar